

**الخاتمة**

**العلاقات المصرية - الأمريكية 1981-1993**

**رؤية تحليلية وتقويمية**

تناولت هذه الدراسة بالتحليل العلاقات المصرية - الأمريكية 1981-1993 ، بهدف البحث في أثر هذه العلاقات - السياسية والاقتصادية - غير المكافئة بين البلدين ، على عملية صنع القرار السياسي في مصر خلال هذه الفترة ، لاسيما أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية 1990-1991 ، وذلك من خلال محاولة موضوعية للإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة ، والذي تمثل في : إلى أي مدى كان للاعتماد المصري على الولايات المتحدة - لاسيما اقتصادياً وعسكرياً - تأثيراً في درجة الإذعان السياسي لمصر في علاقاتها بالولايات المتحدة ؟

\* ومن واقع التحليل النظري للدراسة فقد أمكن التوصل إلى العديد من النتائج المتعلقة بذلك ، فضلاً عن عدد من النتائج الأخرى المتعلقة بعملية صنع القرار السياسي المصري خلال ذات الفترة ، والتي تمثلت في الآتي :

#### أولاً - فيما يتعلق بالعلاقات المصرية - الأمريكية :

1 - لقد أكدت الدراسة على أن المعونة الأمريكية لمصر بشقيها الاقتصادي والعسكري وخلال الفترة 1981-1993 قد ساهمت - بفعل التوافق بين معايير منحها وشروط استخدامها - في خدمة المصالح والأهداف السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية .

فعلى الجانب الاقتصادي ، تحقق ذلك من خلال توظيف المعونة داخل مكونات الاقتصاد المصري في اتجاه دعم الصناعة الأمريكية ، وهو الأمر الذي أفصحت عنه الإدارة الأمريكية صراحة في أكثر من مناسبة ، كذلك ساهمت الشروط العديدة لتلك المعونة في تنشيط حركة التجارة والتصدير الأمريكية لمصر ، مثل شروط التوريد من البلد المصدر ، والنص على صلاحية سلع أمريكية محددة للتمويل من المعونة ، وعلى

حصول الولايات المتحدة على حصة عادلة من أية زيادة في نصيب مصر من المشتريات الخارجية... الخ ، ما جعل العلاقات الاقتصادية الثنائية تميل بصورة دائمة في غير صالح مصر ، من خلال عجز مزمن في الميزان التجاري تجاوز 2 مليار دولار سنوياً .

وعلى الجانب العسكري ، كانت المعونة العسكرية ومنذ البداية مشروطة أيضاً وبصورة دائمة بشروط لها انعكاسات سلبية على الأمن القومي المصري والسياسة المصرية ، كاشتراط إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الأمريكية ، والحصول على تسهيلات على الأراضي المصرية وفى القواعد العسكرية البحرية والجوية ، والعبور الأمن لقطع البحرية الأمريكية النووية من قناة السويس وغيرها من التسهيلات ، فضلاً عن اتخاذ خطوات جادة لتطبيع العلاقات المصرية - الإسرائيلية .

ولقد استمرت الولايات المتحدة في ممارسة ضغوطها في هذا الشأن على مدار الفترة ، وإلى حد كبير كانت تلك الضغوط تؤتى ثمارها في الاستجابة المصرية لبعض الشروط الأمريكية مع رفض البعض الآخر ، الذى يشكل تهديداً صريحاً للأمن القومي المصري بدرجة أو بأخرى .

2 - انتهجت مصر منذ عام 1981 ، سياسة محددة تجاه الولايات المتحدة ، بلورت بالتدريج درجة من الاستقلالية عن السياسة الأمريكية ، وارتباطاً أكثر بالوطن العربي ، ما أوجد مساحات متزايدة للخلاف بين البلدين ، تولد في ظله عدداً من الأزمات ، التي لم تصل إلى حد الانفجار بسبب علاقة الاعتماد المتبادل بين الطرفين ، التي تبرز فيها الحاجة الاقتصادية الملحة لمصر والاستفادة الأمريكية من السياسة المصرية كعنصر اعتدال في المنطقة .

فالعلاقات المصرية - الأمريكية رغم أنها تمثل علاقات غير متكافئة ، إلا أنها تنطوي على فوائد متبادلة عديدة لكلا الطرفين ، بحيث أن كلا منهما يحرص على استمرار تلك العلاقات واستمرار التدفق المتبادل لتلك الفوائد . وفى هذا الإطار من غير المتصور أن يلعب الإكراه الدور المحوري ، مع القطع بأن ذلك لا يعنى عدم وجود دور له على الإطلاق ، إنما يعنى أن الصورة الغالبة تشير إلى أنه حينما تتفق مصالح مصر والولايات المتحدة في تحقيق أهداف معينة ، يكون هناك درجة عالية من التنسيق والتعاون ، ولكن حينما تعارض الرؤية المصرية - وفق ما تمليه عليها مصالحها والتزاماتها القومية والإقليمية - مع الرؤية الأمريكية ، فإنه من الصعب تصور أن تتبنى مصر سياسات تتسم بالتبعية ، ويصبح الاختلاف أمراً وارداً .

3 - أيضاً ساهمت الأهمية المدركة لمصر ودورها الفريد في المنطقة وقيمتها في الاستراتيجية الأمريكية ، إلى حد كبير في الحد من قدرة الولايات المتحدة على استخدام أسلوب المكافأة والعقاب للضغط على مصر ، أو على تعديل أنماط تجارتها ، واستثماراتها ومساعداتها لمصر وفقاً لمستوى إذعان مصر لها ، ولعل الدليل على ذلك استمرار مستويات المساعدات الأمريكية لمصر دون تخفيض ملموس على مدار الفترة ، وهو ما يمكن أن يفسر في ضوءه درجة الاستقلالية النسبية التي بدت أنها قد ميزت السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة خلال الفترة .

4 - يمكن تلمس هذه الاستقلالية النسبية للسياسة المصرية في درجة اختلاف السلوك التصويتي المصري في المنظمات الدولية ، عن السلوك

التصويتي الأمريكي تجاه العديد من القضايا الدولية والإقليمية(\*) ، فبصرف النظر عن قضايا التحالف الظاهر بين مصر والولايات المتحدة في قضايا شتى - من أبرزها حرب الخليج الثانية - فإن ذلك لم يحل دون وجود خلافات واضحة بين السياسة الخارجية لكلا الدولتين ، فرغم أن الموقف المصري من أزمة وحرب الخليج الثانية قد دفع الكثير من الباحثين إلى التأكيد على أن مصر سوف تتجه إلى الإذعان بصورة أكبر للتوجهات الأمريكية خلال التسعينات ، إلا أن أحداثاً كثيرة كشفت عن غير ذلك ، حيث أثبتت الأحداث اتخاذ مصر لمواقف تعبر عن مصلحتها القومية والتزاماتها تجاه العالمين العربي والإسلامي ، حتى وإن جاءت مخالفة وبصورة صارخة أحياناً للرغبات الأمريكية المعلنة .

ومن بين هذه المواقف : موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي ورفضها للموقف الأمريكي المهزوز من ناحية وللتعنت الإسرائيلي من ناحية أخرى ، وموقفها من قضية لوكيربي ، والعقوبات المفروضة على العراق ، وفيما بعد موقفها من قضية التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، ومن قرار الكونجرس الأمريكي الخاص بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس وغيرها من القضايا .

5 - رغم وجود درجة من التوافق فيما بين القاهرة وواشنطن حول قضايا رئيسية عديدة مثل السلام والأمن والاستقرار ، إلا أن ذلك لم يعنى على الإطلاق ، أن الولايات المتحدة كانت على استعداد أن يتخطى الدور المصري الحدود التي تفترضها واشنطن . بمعنى آخر ، فإنه عندما

---

(\*) أكد السيد السفير/ عبد الرؤوف الريدي - سفير مصر السابق في واشنطن - على أن 85% من تصويت مصر في الأمم المتحدة كان مختلفاً عن التصويت الأمريكي .. جاء ذلك في حديث سيادته مع الدكتور/ عبد المنعم سعيد في برنامج "وراء الأحداث" بالتلفزيون المصري يوم 1997/10/21 .

تمارس مصر دورها في المنطقة وتؤكد على مفهوم الأمن القومي ودورها في ضمان هذا الأمن ، ودورها في دعم كل من المفاوض السوري والفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل ، ودورها في دعم علاقاتها مع ليبيا والسعي لإجراء مصالحة عربية من أجل رأب الصدع في الموقف العربي ، ودورها في الربط بين النظام الشرق أوسطى المنشود ووصول عملية السلام إلى نهايتها ، فإن كل ذلك يدخل في نطاق دوائر الخلاف مع الولايات المتحدة . واختلاف مصر مع الولايات المتحدة هو اختلاف مقيد بحدود معينة لا يتخطاها ، حيث ينحصر عادة في إطار الإعراب عن الاختلاف وإبداء الاستياء ، وقد يمتد أحياناً إلى رفض تبني سياسات معينة تفضلها الولايات المتحدة ، وتتناقض جوهرياً مع المصالح القومية والإقليمية لمصر ، وقد يتجه إلى مناشدة الولايات المتحدة ودعوتها إلى تبني أو العدول عن سياسات معينة ، ولكن لا يمكن أن يتخطى ذلك إلى الإقدام على أو مجرد التهديد بقطع العلاقات أو نقض تعهدات أو التراجع عن سياسات محددة تحقق أهدافاً مشتركة .

6 - إن العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة يمكن اعتبارها امتداداً وانعكاساً في ذات الوقت للعلاقات السياسية بين البلدين ، التي تحكمها رؤية استراتيجية مشتركة يمكنها أن تلبي متطلبات المصلحة والأمن القومي لكلا الطرفين ، ولذلك فإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى استمرارية رؤيتهما المشتركة ومدى تطور هذه العلاقات .

ومن ثم ، فإن للقوات المسلحة المصرية مصلحة مؤكدة في تنمية العلاقات مع الولايات المتحدة حرصاً منها على استمرارية تدفق المساعدات الأمريكية العسكرية ، التي تعد مصدراً هاماً وأساسياً لتسليح الجيش

المصري ، فضلاً عن استمرارية التعاون في مجال الصناعات الحربية المصرية ، ولعل ذلك يتفق مع المصلحة القومية المصرية .

وعلى الجانب الآخر ، استمرت مصلحة الولايات المتحدة في ضرورة الحفاظ على استقرار القوات المسلحة المصرية ومن ثم استقرار مصر ، الذى ينعكس بدوره على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط ، ويعزز في ذات الوقت المصالح الأمريكية .

7 - إن أي مساس بالمعونة العسكرية الأمريكية لمصر ، سواء بالإيقاف أو خفض ، يرجح أن يكون له أثراً سلبية بدرجات متباينة على الاقتصاد المصري وكذلك على القوات المسلحة ، حيث أن احتمال حدوث متغيرات سلبية في العلاقات العسكرية والأمنية بين البلدين يعد أمراً وارداً لأسباب متعددة سياسية واقتصادية وثقافية ، قد تتعلق بالجانبين أو بأي منهما ، ومدى توافق أو تباين رؤيتهما الاستراتيجية للمتغيرات والأحداث الإقليمية والدولية . ومن ثم ، ممارسة كل من الدولتين ما يمليه عليها أمنها القومي ، وذلك في ضوء توازن المصالح بينهما ، الأمر الذى يمكن أن يلقي بظلال وانعكاسات سلبية على القطاع العسكري بشكل خاص ، وهو ما عملت مصر جاهدة على مدار الفترة على تفاديه والحد من احتمالياته .

8 - شكلت إسرائيل وبصورة دائمة سبباً رئيسياً من أسباب توتر العلاقات المصرية - الأمريكية على مدار فترة الدراسة ، حيث أنه لم توجد في الواقع علاقات ثنائية مصرية - أمريكية ، بل إن العلاقات كانت ومازالت مثلثة ، فتقييم الولايات المتحدة لمصر لا يستند إلى ما تفعله وما لا تفعله تجاهها ، وإنما يقاس بسياستها نحو إسرائيل ، وذلك نظراً لما تمتلكه

إسرائيل من أدوات - لا سيما عبر اللوبي اليهودي - للتأثير على السياسة والقرار الأمريكي ، ومن ثم شكل العامل الإسرائيلي سبباً أساسياً ومستمراً للتوتر بين البلدين ، وأيضاً للضغط على القيادة المصرية بطريق غير مباشر ، خاصة في ضوء استمرارية السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل والحريصة على ضمان أمنها وتفوقها العسكري في المنطقة .

9 - رغم ما توصف به العلاقات المصرية - الأمريكية من كونها علاقة الشريك والصديق ، وأن واشنطن أكثر تفهماً وتقديراً للسياسة المصرية ، فإن الحقائق والواقع يشيران إلى عكس ذلك ، حيث سعت الولايات المتحدة فعلياً وعلى مدار الفترة إلى وضع القيود على حرية حركة مصر ، سواء إقليمياً أم دولياً ، ومارست عليها أقصى درجات الضغوط في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، فالضغوط الأمريكية على مصر خلال الفترة ظلت قائمة بل وتزايدت ، وفي مواقف معينة كانت صريحة ومعلنة ، إلا أن المحك تمثل دوماً في مدى الاستجابة المصرية لمثل هذه الضغوط .

ويمكن القول ، أنه كانت هناك استجابات تكاد تكون متتالية من قبل مصر في عدد من الجوانب الاقتصادية والسياسية وأيضاً العسكرية ، التي لم تشكل تهديداً مباشراً وقوياً للأمن القومي المصري والمصالح القومية المصرية ، مع رفض تلك التي تشكل تهديداً .

مع ملاحظة ، أن مفهوم الأمن القومي والمصالح القومية من المفاهيم المطاطة ، التي يصعب وجود معايير محددة للحكم عليها إيجاباً أم سلباً .

ومن ثم ، كان الأمر يخضع دوماً لتقدير القيادة السياسية المصرية استجابة أم رفضاً .

10 - لعل ذلك قد تحقق بوضوح خلال أزمة وحرب الخليج الثانية ، فعندما تلاقى واتفقت المصالح القومية المصرية مع المصالح الأمريكية ، حدث تنسيق وتعاون شبه كامل بين الطرفين ، ومع ظهور تداعيات الأزمة فيما بعد انتهاء الحرب وتحرير الكويت ، والاختلاف فيما بين التصور المصري والتصور الأمريكي حول قضية الأمن في الخليج ، والموقف من العراق ، حدث خلاف واضح فيما بين الجانبين ، نظراً لقناعة القيادة السياسية المصرية - وفقاً لتوازنات معينة - بأن تلك القضايا هي من صميم الأمن القومي المصري ، ومن ثم كان لمصر إزاءها مواقف متناقضة بل ومتعارضة مع السياسة الأمريكية .

#### ثانياً - النتائج فيما يتعلق بعملية صنع القرار السياسي المصري :

1 - اتسم نظام صنع القرار السياسي المصري خلال فترة الدراسة بالمركزية الشديدة ، حيث تركزت تلك العملية في قمة السلطة التنفيذية المتمثلة في شخص رئيس الجمهورية ، كذلك النخبة المحدودة أو الحلقة الضيقة من المستشارين المحيطة بالرئيس ، والتي أثبتت الدراسة - في حدود المعلومات المتاحة - قوة دورها وتأثيرها على تلك العملية .

2 - لقد أكدت الدراسة أيضاً على محدودية الدور الفعلي الذي تقوم به سلطات وأجهزة الدولة الرئيسية في عملية صنع القرار السياسي لا سيما الخارجي ، حيث ينحصر دورها ما بين أجهزة معلومات وأجهزة مشورة وتقدير موقف وأخرى للتأييد السياسي وإضفاء الشرعية على قرارات رئيس الدولة ، ولم يصل دور أي منها إلى حد الاعتراض أو إعاقه أية

قرارات ، كما أن هناك انحساراً في دور أحزاب المعارضة والنقابات والاتحادات المهنية وغيرها من مؤسسات المجتمع في هذا المجال بصورة ملحوظة .

ولا جدال في أن ذلك يمكن إرجاعه إلى سبب رئيس يتمثل في طبيعة الإطار الدستوري والقانوني لعملية صنع القرار السياسي في مصر ، فضلاً عن عدم التمثيل المتكافئ داخل السلطة التشريعية ، الذي يعطى هيمنة للسلطة التنفيذية ، خاصة لرئيسها (رئيس الدولة) .

3 - إن أبرز عقبات ترشيد القرار السياسي في مصر تتمثل في كون رئيس الجمهورية من الناحية النظرية والتنفيذية يمتلك سلطات واسعة ليست لأى رئيس في العالم - لا في النظم الرئاسية ولا البرلمانية - . فرئيس الجمهورية غير مسئول سياسياً أمام أية جهة ، إنما المسئول هو رئيس مجلس الوزراء ، الذى هو رئيس شرفي للحكومة ، في ظل هيمنة تكاد تكون مطلقة لرئيس الدولة بحكم رئاسته للسلطة التنفيذية .

وتلك السلطات الواسعة للرئيس تمنحه القدرة على اتخاذ القرارات السياسية بالكيفية التي يراها ، وقد يخطئ الرئيس - وهذا أمر وارد - فيلجأ إلى تغطية ذلك بقرارات أخرى ، دون مساءلة عن كل قرار منفرد اتخذه . وفى ظل عدم وجود دور حقيقي وفاعل لمؤسسات الدولة وسلطاتها الرئيسية ، فالقرار يتخذ من قبل الرئيس وفقاً لتوازنات معينة وفى إطار حلقة ضيقة من المستشارين ، وقد لا تعلم بذلك مؤسسات الدولة ، فمثلاً : الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لم يتم الإعلان عنها ولم يعلم بها مجلس الشعب أو الإعلام ، باستثناء عدد قليل جداً من

دائرة صنع القرار المحيطة بالرئيس ، وفيما يتعلق بقرار إرسال القوات المصرية للخليج حدث نفس الشيء .

\* كما أكدت الدراسة العملية ، من خلال تحليل آراء السادة الأساتذة والخبراء عبر الاستبيان الملحق بالدراسة ، على الآتي :

أولاً - فيما يتعلق بالعلاقات المصرية - الأمريكية بصفة عامة 81-1993 :

- 1 - إن غالبية الأساتذة والخبراء المشاركين في الاستبيان (83.9%) رأوا أن الشروط التقييدية التي وضعتها الولايات المتحدة منذ البداية للمعونات الاقتصادية لمصر - والسابق عرضها - كانت بمثابة ضمانة أمريكية لاستمرارية إذعان مصر لها ، كما رأى (58.1%) منهم أن المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر شكلت أداة ضغط على الاقتصاد المصري خلال الفترة ، أيضاً رأى (41.9%) - النسبة الأكبر - أن الحجم الكبير للتجارة الأمريكية مع مصر أعطى الولايات المتحدة قدراً كبيراً من السيطرة على الاقتصاد المصري خلال الفترة .
- 2 - إن (77.4%) من المشاركين رأوا أن المعونات العسكرية الأمريكية لمصر شكلت أيضاً أداة ضغط على السياسة المصرية خلال الفترة .
- 3 - رأى (71%) أن توقف المعونات الأمريكية بشقيها - الاقتصادي والعسكري - سيكون له مردود إيجابي على حرية الحركة السياسية والعسكرية لمصر .

- 4 - إن (67.7%) رأوا أن مصر قد امتلكت عدداً من أدوات الضغط في مواجهة الولايات المتحدة على مدار الفترة ، في مقابل (29%) لم يروا ذلك ، وتمثلت هذه الأدوات على سبيل المثال في : الموقع الجغرافي

والاستراتيجي ، ثقل مصر وإمكانياتها السياسية ، الدور الإقليمي لمصر ومكانتها العربية ، دورها في عملية السلام وفي استقرار المنطقة ، التسهيلات العسكرية والتعاون العسكري ، دورها في مواجهة خطر الإسلام السياسي ، والتصويت المصري في المنظمات الدولية وغيرها . إلا أنه يجدر بالذكر هنا ، التأكيد على أن امتلاك تلك الأدوات لم يعنى مطلقاً فاعليتها وتأثيرها في إحداث الضغط على السياسة الأمريكية ، وإنما المحك كان حسن استخدام تلك الأدوات لإحداث الاستجابة الأمريكية المطلوبة في موقف معين ، وهو ما لم يتحقق للسياسة المصرية بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة .

5 - إن النسبة الأكبر من الأساتذة والخبراء رأوا أن طبيعة العلاقات المصرية - الأمريكية خلال الفترة 81-1993 ، كانت توافقاً في المصالح بالدرجة الأولى ، تلاها وبفارق ليس كبير رؤيتهم لطبيعة العلاقات بكونها تبعية للولايات المتحدة ، ثم كونها صداقة ، وأخيراً توافق في السياسات .

\* ولعل تلك النتائج المستخلصة من تحليل الاستبيان تتوافق وبدرجة كبيرة مع النتائج السابق عرضها ، والمنبثقة عن الأدبيات السياسية التي تناولت جوانب العلاقات المصرية - الأمريكية خلال تلك الفترة .

ثانياً - فيما يتعلق بالفترة التطبيقية (أزمة وحرب الخليج 90-1991) :

1 - إن (58.1%) من المشاركين بالاستبيان رأوا أن المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر قد شكلت أداة ضغط على مصر خلال هذه الفترة ، وأن (71%) رأوا أن الديون العسكرية الأمريكية المستحقة على مصر قد شكلت أداة ضغط على مصر خلال الفترة . ورغم ذلك ، فإن النسبة

الأكبر منهم (48.4%) رأوا أن إلغاء مثل هذه الديون لم يكن الدافع أو المحرك الأوحد للموقف المصري ، بل شكل أحد الدوافع إلى جانب العديد من الدوافع الأخرى .

2 - إن النسبة الأكبر (51.6%) رأوا أن الموقف المصري خلال تلك الفترة لم يكن انحيازاً كاملاً للولايات المتحدة ، في الوقت الذي رأى فيه (38.7%) منهم تحقق ذلك ، ولعل هذا يوضح التناقض فيما بين تلك النتيجة المستخلصة من تحليل الاستبيان وبين النتائج التي أسفرت عنها الدراسة النظرية من خلال الأدبيات المختلفة التي عالجت هذه النقطة ، والتي أكدت غالبيتها على أن الموقف المصري أثناء الأزمة والحرب كان انحيازاً للموقف الأمريكي وبدرجة كبيرة ، بدافع من أسباب عديدة سبق عرضها في سياق الدراسة .

3 - إن النسبة الأكبر من المشاركين (51.6%) رأوا أن الموقف المصري هذا ، كان البديل الأمثل للتصرف السياسي ، في مواجهة (48.4%) رأوا العكس ، ومن ثم يبرز هنا أيضاً تناقض واضح فيما بين تلك النتيجة والنتائج السابق عرضها والمستخلصة من الدراسات النظرية التي عالجت ذلك الجانب .

4 - وفيما يتعلق بطبيعة العلاقات المصرية - الأمريكية خلال هذه الفترة ، فإن النسبة الأكبر من المشاركين بالاستبيان (45.2%) رأوا أنها كانت توافق في المصالح ، وأن (25.8%) رأوها علاقة تبعية للولايات المتحدة ، في حين أن (16.1%) رأوها توافق في السياسات ، وأخيراً (3.2%) رأوا كونها تحالفاً .

\* وبالتالي ، فإن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة النظرية وكذا العملية ، قد أكدت على الفرضية الأساسية للدراسة : من كون اعتماد مصر على الولايات المتحدة لاسيما اقتصادياً ، قد زاد من درجة خضوع وإذعان مصر في سلوكها السياسي تجاه الولايات المتحدة خلال الفترة ، والذي بدا واضحاً في العديد من المواقف والازمات مثل : غزو إسرائيل لجنوب لبنان 1982 ، أزمة أكيلى لورو 1985 ، المشكلات والازمات المستمرة في إطار إدارة الصراع العربي الإسرائيلي ، وكذلك فيما يتعلق بممارسة مصر لدورها الإقليمي والعربي في المنطقة ، أزمة وحرب الخليج الثانية وتداعياتها المختلفة وغيرها من الازمات والمواقف .

ورغم وجود وتحقيق هذا الإذعان السياسي المصري قبل الولايات المتحدة ، إلا أنه لم يتم الوقوف بصورة واضحة على مدى ودرجة مثل هذا الإذعان ، الذى كان يبدو في مواقف معينة واضحاً وقوياً ، وفى مواقف أخرى يكاد يكون منعدماً ، وذلك في ضوء طبيعة الموقف أو الموضوع محل الخلاف ، وحجم وحدة الضغوط الأمريكية على مصر بشأنه ، هذا فضلاً عن ما يمثلته الإذعان في هذا الشأن من تهديد للأمن القومي أو المصالح القومية المصرية ، ومن ثم فإن تلك الاعتبارات كانت هامة وجوهرية في تحديد مدى ودرجة مثل هذا الإذعان في المواقف المختلفة .

كما أجاب التحليل أيضاً على العديد من التساؤلات الفرعية ، مثل :

أ - شكل الاعتماد المصري على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية أداة ضغط حقيقية على مصر ، جعلها توائم سياساتها في الكثير من المواقف مع السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالعديد من القضايا ، إلا أن سقف تلك المواءمة تمثل دوماً في الاعتبارات الأساسية

للأمن القومي المصري والمصالح القومية المصرية ، التي كانت تخضع لتقدير القيادة السياسية المصرية في المقام الأول .

ب - كما ساهم مثل هذا الضغط والتأثير الأمريكي على مصر في الحد من قدرة مصر على الاضطلاع بدور إقليمي وعربي فاعل ونشط خلال الفترة محل البحث ، حيث حد من حرية حركة السياسة الخارجية المصرية في دائرتها الإقليمية ، واضعاً لها سقفاً أو خطأ أحمر لم يتم تجاوزه في أغلب الأحيان .

\* وعلى ضوء ما تقدم ، أمكن التوصل إلى عدد من التوصيات التي يرى الباحث ضرورة بل وحتمية تحقيقها لتلافى المثالب الناجمة عن طبيعة العلاقات غير المتكافئة بين مصر والولايات المتحدة اقتصادياً وسياسياً ، للحد من تأثيرها على حرية الحركة السياسية المصرية ، والتي يمكن إجمالها في سياق الآتي :

1 - "من لا يملك قوته لا يملك حرية واستقلالية قراره" ، لعل تلك مقولة صحيحة ومتعارف عليها فيما بين دارسي العلوم السياسية ، وإذا كانت مصر تستورد يومياً أربعة أرغفة خبز من كل خمسة تستهلكها ، فضلاً عن المواد الغذائية الأخرى ، فإنه بالقطع لن تكون لديها القدرة على أن تقول "لا" ، للقوى التي تمدّها بذلك في المواقف المختلفة ، وإن حدث وقالت سيكون في أضيق الحدود .

ومن هنا ، فإن المدخل الملائم والحتمي لإحداث الاستقلالية للقرار السياسي المصري ينطلق من قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق الاكتفاء الذاتي ، لا سيما في الغذاء ، وانتهاج سياسة الاعتماد على الذات

في هذا المجال ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال القيام بإعادة هيكلة للاقتصاد المصري وإتباع سياسات اقتصادية وإنتاجية معينة ، تعمل حال تطبيقها على إحداث مثل هذا الاكتفاء والاعتماد الذاتي ، الذى بدوره يقود وبدرجة كبيرة إلى استقلالية القرار المصري ، ويتيح حرية حركة غير محدودة للسياسية الخارجية المصرية في دوائرها المختلفة ، في مواجهة أية قوى خارجية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية .

2 - كانت الضغوط الأمريكية على مصر على الجانب العسكري شديدة وقوية على مدار فترة الدراسة ، وذلك لحاجتنا الماسة للمعونة العسكرية وتوريدات السلاح ، نظراً لأن الولايات المتحدة أصبحت المصدر الأساسي لتسليح الجيش المصري ، وكون مصر بفعل تلك المعونة أصبحت تابعة تكنولوجياً للسلاح الأمريكي ، ولولا أن المطالب الأمريكية في هذا الشأن ، حملت بين طياتها تعارضاً واضحاً مع ضرورات ومتطلبات الأمن القومي المصري ، لكانت هناك استجابات مختلفة ومتتالية للضغوط الأمريكية في هذا المجال ، وذلك نظراً لشدتها وحدتها والإصرار عليها ربما حتى الآن .

ومن ثم ، فإنه للخروج من وطأة هذه الضغوط ، فإنه يجب إتباع استراتيجية مصرية متوسطة أو طويلة المدى تعمل على جانبيين أساسيين ، هما :

الأول: وضع "سياسة تنويع مصادر السلاح" موضع التنفيذ الفعلي ، وضرورة الاعتماد على أكثر من مصدر لتسليح الجيش المصري ، لأن الخطر يكمن وبقوة في اعتماد مصر على الولايات المتحدة فقط أو بصورة أساسية في هذا المجال .

والثاني: تنشيط وتدعيم سياسات التصنيع الحربى المصري من خلال إتباع أسلوب علمي مخطط يقود إلى إحداث طفرة كمية ونوعية في هذا المجال ، تؤدى في نهاية المطاف إلى ترسيخ مبدأ الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة ، ولعل تحقق هذين الجانبين سيكون له بالغ الأثر على حرية الحركة السياسية والعسكرية المصرية مستقبلاً .

3 - ضرورة قيام مصر بالتخطيط الجيد والملائم من أجل الاستغلال الأمثل للعديد من الأدوات الفريدة التي تمتلكها ، والتي يرجح أن لها تأثيراً بالغاً على السياسة الأمريكية تجاه مصر ، حيث أن تلك الأدوات والسابق عرضها ، يمكن أن تعمل - حال استخدامها بفاعلية - على إحداث نوع من التوازن في العلاقات المصرية - الأمريكية ، يساهم عند حدوثه في توسيع نطاق ودرجة استقلالية السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة ، ويعظم من قدرات مصر على الاضطلاع بدور فاعل في محيطها الإقليمي ، يكون له مردود إيجابي سياسياً واقتصادياً .

4 - ضرورة تفعيل دور الآليات القائمة في إطار العلاقات الثنائية ، مثل الآليات المنبثقة عن اتفاقية الشراكة من أجل النمو الاقتصادي والتنمية ، والتي تم التوقيع عليها في سبتمبر 1994 ، كالمجلس الرئاسي المصري الأمريكي ، واللجان المختلفة الأخرى ، وذلك وصولاً إلى إحداث شراكة حقيقية بين البلدين ، بحيث تتحول مصر في ظلها من دور المتلقي للمعونة إلى دور الشريك الاقتصادي والسياسي ، في إطار مفهوم جديد للتعاون بين شريكين يسعى كل منهما لتحسين فرصه لدى الطرف الآخر ، مع خلق أو استحداث أية آليات جديدة تكون أكثر فعالية .

5 - إن السبيل لاتخاذ قرارات رشيدة أو صحيحة يقتضى أن تشهد المرحلة القادمة الاتجاه بنظامنا الدستوري صوب النظام البرلماني ، وأن تكون المسؤولية كاملة للحكومة ، التي تتكون من حزب أو أحزاب فازت بالانتخابات بصورة صادقة توفر لهم كل الضمانات ، فالطريق إلى ترشيد القرار يكون من خلال قيام نظام حكم ديمقراطي بالمعنى الصحيح ، ولن يتحقق ذلك إلا بإصدار دستور جديد للبلاد ، عبر جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب ، تحذف الكثير من النصوص التي تساند حكماً شخصياً شمولياً ، التي كانت وليدة إرادة الحاكم الفرد - الرئيس السادات - وعبرت عن فكر شمولي ، بما يكفل تثبيت دعائمه وضمان استمراره في الحكم .

6 - إن صنع قرار رشيد يحتاج أيضاً إلى قدر كبير من المعلومات والبيانات والمعرفة ، وقدرة على تحديد وتحليل العوامل والمتغيرات والاستراتيجيات التي تؤثر على القرار ومخاطره ، كما يستلزم وجود قدرات متميزة من أجل المعالجة العلمية لاستخراج القرار المناسب . ونظراً لتنوع العوامل وطرق المعالجة وتعدد المشكلات والأزمات ، أصبح من الاستحالة على فرد أن ينفرد بصنع القرار ، لاسيما القرارات الكبرى ، التي تتضمن مخاطرة جسمية تتعلق بالمجتمع أو بمصيره .

\* ومن ثم ، فإنه يجب أن يتحول شعار "دولة المؤسسات" الذي أطلق في حقبة الرئيس أنور السادات إلى واقع عملي ، فتمارس مؤسسات وأجهزة الدولة الرئيسية دورها كاملاً في عملية صنع القرار السياسي . ولعل ذلك يرتبط بدرجة كبيرة بالتوصية السابقة ، وضرورة معالجة ذلك والنص عليه في الدستور المنشود والقوانين المكملة له ، وصولاً إلى الهدف السابق طرحه .